

بناء مجتمع معلوماتي لدول مجلس التعاون الخليجي

مواكبة ثورة المعلومات

استجابة لدعوة القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت في جنيف/ سويسرا للفترة من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 وهي القمة التي دعت اليها منظمة الأمم المتحدة بهدف تطوير مفهوم ورؤية مشتركة لمجتمع المعلومات وتبني إعلان مباديء وخطة عمل ليجرى تنفيذها من قبل الدول والمؤسسات الدولية وكافة قطاعات المجتمع تم إطلاق موقع gccevents.com والذي يمثل البوابة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي.

إن ثورة المعلومات (تقنية المعلومات) هي القوة الحالية والقادمة لجميع الدول، ومع دخول وسائل الإتصالات الحديثة مثل الانترنت، وجدنا الكم الهائل من المعلومات التي لا يستطيع أي انسان استيعابها ودراستها بشكل سليم، ولهذا أصبح إنتاج المعلومات وإستغلالها بالشكل الصحيح أحد أهم عوامل نجاح اقتصاد الدول. ولو أدركنا أن الدول تهتم بالمعلومات والبيانات والاحصائيات الدقيقة التي تستطيع من خلالها تحريك عسا اقتصادها وتوفير فرص العمل لشعوبها وجذب رؤوس الأموال من جميع أنحاء العالم، وعلى نفس المنوال نجد أن الشركات الكبرى لا تتخذ قرارات عشوائية بل تعتمد على الكمية الهائلة المتوفرة لديها من المعلومات لتستطيع اتخاذ القرارات المناسبة. أما من الناحية التقنية للمعلومات نجد كثير من الدول أنشأت ما يسمى بالحكومات الإلكترونية والجامعات الافتراضية التي تعتمد على المعلومات بشكل أساسي وعلى وسائل الاتصالات الحديثة. ونجد أيضاً مراكز البيع والشراء التجارية والبنوك الإلكترونية التي هي بالتالي تعتمد على وجود وسائل الإتصال المتاحة للشعوب واستيعاب الشعوب لهذه التقنيات الحديثة واستعمالها بالشكل الصحيح.

نجد من الجانب الآخر، الدول العربية التي لم تستطع إستيعاب فكرة وأهمية المعلومات إلا في الأونه الأخيرة واعتمادها فقط على الإقتصاد النفطي أو السياحي بشكل كبير، ولم تعر هذه الدول للمعلومات والبيانات أي أهمية وذلك دليل على عدم وجود أي بيانات أو احصائيات دقيقة في جميع المجالات بالدول العربية. ومن الضروري معرفة أبعاد الموضوع ودراسته بشكل جيد ودراسة أهميته في تطوير عجلة الإقتصاد العربي وبناء اقتصاد إلكتروني عربي موحد لمواجهة الإقتصاد الغربي وتوفير فرص عمل لشعوبها وجذب لرؤوس الأموال العربية المهاجرة ورؤوس الأموال الغربية من الشركات الكبرى التي تهتم بصناعة المعلومات والتجارة الإلكترونية وتشجيع المؤسسات والشركات العربية لدخول العالم الإلكتروني والمعلوماتي.

ومن أهم عوامل التأخر، إرتفاع تكلفة التشغيل بالدول العربية، والحد من التوسعات المستقبلية وافتقاد الشفافية المطلوبة في جميع المشاريع والإستثمارات مما يؤدي إلى فشل المشروع في النهاية. كما أن من أسباب تأخر ثورة المعلومات والإقتصاد العربي بشكل عام هو عدم وجود الخبرة الكافية وافتقاد الإستقرار التشريعي للدول، وعدم وجود آلية و قوانين واضحة في الاستثمار بالدول العربية، وهذا مما يجعل رؤوس الأموال لا تتجرأ على الإستثمار بها. وعدم وجود أي تسهيلات للنقل الجوي أو البحري وهناك أيضاً القيود المفروضة على المستثمرين والتي تحد من حرية نقل أرباح المستثمر والمطالبة بتدويرها داخل البلد والبيروقراطية والروتين اللذان يتطلبان منه التعامل مع عشرات الجهات واستخراج عشرات الأذونات، كل هذه عوائق تشريعية أمام الاستثمار بالدول العربية. أما الكوادر العربية فلها قصة أخرى حيث أن النقص الكبير في بعض الأمور التعليمية ووسائل التدريب والأمور الأخرى قد أدى إلى الإنخفاض الكبير في نسبة الكوادر العربية العاملة ومع الأسف الشديد لم يكن لدى عدد كبير من الكوادر العربية الرغبة والاندفاع لاستخدام الوسائل التقنية الحديثة وهذا بشكل ظاهرة غاية في الأهمية والخطورة.

لكن وقبل كل هذا يجب على الحكومات العربية بناء بنية تحتية قوية من وسائل حديثة من شبكات الاتصال وتوفير الانترنت ومراكز الأبحاث والتدريب واعتماد المعلومات والبيانات العلمية في حياة المجتمع. كما يجب على الدول العربية بناء قاعدة معلوماتية لتبادل وتوفير المعلومات للدول العربية لإتخاذ القرارات السليمة. ولو أوردنا بعض الإحصائيات نجد أن مستخدمي الانترنت بالدول العربية يبلغ 0.6% فقط من تعداد السكان بينما بالدول المتقدمة نجد أن مستخدمي الانترنت يبلغ 88% من تعداد السكان، وتفسير ذلك أن الدول المتقدمة بهذا المجال اوجدت البنية التحتية القوية

وباسعار في متناول الجميع. وهكذا نرى الفرق الشاسع بين الدول العربية والدول المتقدمة في نسب مستخدمي الانترنت ومثال ذلك دولة الامارات العربية المتحدة التي تتربع على رأس القائمة بنسبة 10.2% وتليها لبنان 8% والكويت 5.5% والأردن 2% وتأتي المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية بنسبة 0.8% من تعداد السكان. ولتطوير شبكات الاتصال بالدول العربية تحتاج هذه الدول إلى أن تنفق 90 مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة لتواكب من سبقها في هذا المجال. لذا يجب علينا الإستفادة من خدمة الانترنت في جميع المجالات وجعلها في متناول الجميع، ودعم وتطوير البنية التحتية، ودعم المؤسسات الصغيرة التي تعمل في هذا المجال وإنشاء البوابات الالكترونية المخصصة للأعمال الالكترونية - من أسواق وبنوك وبورصة واستشارات الكترونية وخدمات للمعلومات والبيانات، وتوفير خدمات متميزة للشركات الأجنبية للإستثمار بهذا المجال وتقديم الدعم المتواصل من تطوير للبنية التحتية وتسهيل الاجراءات القانونية لها. ولا ننكر بعض الجهود الفردية أو الجماعية الصغيرة في إنشاء بوابات الكترونية ولكن ينقصها الدعم المادي من الشركات المتخصصة وتوفير المعدات والبرمجيات في الدول العربية نفسها وليس بخارجها لتقليل التكلفة الإجمالية للبوابات.

كما يجب تطوير المناهج التعليمية لجميع المراحل لمواكبة عصر المعلومات وإدخال الانترنت في مجال التعليم وإنشاء الجامعات الافتراضية وضرورة اشتراك مراكز الدراسات والأبحاث في صناعة المعلومات. ولقد قطعت الولايات المتحدة والدول الأوروبية شوطاً كبيراً في مجال التعليم عبر الانترنت كإنشاء الجامعات الافتراضية، وتخطيطان لإنفاق 10 مليارات دولار مع حلول عام 2004 وذلك دليل على الوعي الكامل لديهم. ويعتبر هذا الموقع متابعة إقليمية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي عقد في جنيف/ سويسرا للفترة من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 وهي القمة التي دعت اليها منظمة الأمم المتحدة بهدف تطوير مفهوم ورؤية مشتركة لمجتمع المعلومات وتبني إعلان مباديء وخطة عمل ليجرى تنفيذها من قبل الدول والمؤسسات الدولية وكافة قطاعات المجتمع، ويأتي إطلاق هذا الموقع خطوة حادة لمواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية وتناول القضايا المستجدة في مجال المعلومات والاستفادة من كل ما يستجد حولها. يهدف الموقع الى: ربط مؤسسات مجتمع المعلومات ويعتبر المفتاح للوصول إلى كل ما تحتاجه المؤسسة من معلومات أو خدمات، هذا الموقع سيعمل على تحقيق الرؤية الشاملة لبناء مجتمع معلوماتي في المنطقة يكون لكل فرد فيه نصيباً في المعرفة، بما يعني وجود تطبيقات مرنة تمكن أفراد المجتمع من التعامل مع المعلومات بحرية وشفافية وإستثمار الرصيد الضخم من المعلومات والمعرفة في تحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية الدائمة التي أصبحت إحدى الحقوق الأساسية لأفراد المجتمع بجانب الحقوق العامة التي يصونها ويحفظها مجتمع المعرفة والمعلومات.

إننا نشهد تحولاً تاريخياً في الطريقة التي نعيش ونتعلم ونعمل ونتواصل ونتعامل بها، وعلينا أن لا نخوض غمار هذا التحول كمتفرجين بل أن نصنع قدرنا بأيدينا ، وإذا كانت التكنولوجيا قد أدت الى ظهور عصر المعلومات فمن واجبنا جميعاً الآن أن نعمل على بناء مجتمع المعلومات.

لقد ظهر بيننا اقتصاد جديد تتصل أركانه ببعضها البعض عن طريق الشبكات، كما ظهر مجتمع معلومات يقوم على المعرفة، وقد تغيرت الطريقة التي يعيش بها الاشخاص ويتعلمون ويعملون ويتفاعلون مع بعضهم البعض بصورة لايمكن إعادتها إلى سابق عهدها. ومن أجل الاستفادة بشكل كامل من مجتمع المعلومات، فمن الضروري بمكان أن يرتفع مستوى مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ولهذا السبب فلا بد من توفير التعليم والتدريب ذي الصلة على كافة المستويات ، خاصة بالنسبة للشباب وتمثل الحاجة الى استراتيجيات التعليم الإلكتروني من أجل الوصول الى هؤلاء دون النفاذ الى النظام التعليمي الرسمي بسبب الجغرافيا أو الظروف الشخصية.